

# الديموقراطية والنخب العربية

دراسة مقدمة لندوة الديمقراطية

أكسفورد - بريطانيا 1 سبتمبر 2001

أ. د . محمد الرميحي

الديموقراطية هي "حكم الشعب ، من خلال الشعب ، ومن أجل الشعب"

أبراهام لنكولن

"إنني أقولها صريحة ورزقي علي الله ، وهي أننا على درجة من التخلف  
أدعو الله أن لا تطول معنا بحيث ندخل عصرنا هذا. وعقيدتي أننا لو استطعنا أن  
ندخل القرن العشرين في آخر أعوامه لكان ذلك خيرا نحمد الله عليه".

زكي نجيب محمود ، 1971

الديموقراطية هي التسليم و القبول بتعدد النخب في المجتمع، وحققها في السلطة

James Burnham

"الديموقراطية ليست مرآة للحرية فقط ولكنها للمسؤولية أيضا"

قسطنطين زريق ، الحياة مايو 1990

الديموقراطية هي أسلوب حكم ، وطريقة حياة ، وهدف ، ونموذج ، وآلية ،  
وهي قبل هذا وذاك فلسفة سياسية . والصفة السياسية في النظام الديمقراطي هي  
مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام مواطنين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من  
خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> أنظر: شميتز، فيب، وتيري كار. الديمقراطية وغيرها . القاهرة : مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ،

وقد سجل العقد الأخير من القرن العشرين ما بدا وكأنه انتصار نهائي للديموقراطية . وآمن الكثيرون بأن الإنسانية عادت إلى رشدها وتخلصت من كابوس الأيديولوجيات الشمولية التي سحقته الإنسان وحقوقه وكرامته ، مرة باسم التفوق العرقي ومرة باسم مصلحة المجموع .

غير أن هذه القراءة تتطوي على قدر كبير من السذاجة السياسية بالقدر نفسه الذي تتطوي فيه على تزييف للتاريخ. فالتاريخ الموضوعي هو محاولة لوصف فترة ما كما كانت، وليس مجرد اقتحامها من أجل منح القداسة لفكرة هي أيضا في نظر البعض (أيديولوجية) خدمت مصالح البعض وأضرت بمصالح البعض الآخر، وحققت السعادة للبعض وجلبت التعاسة لآخرين. التاريخ الصحيح يجب أن يقرأ بمنطقه الخاص وفي سياقه الخاص بعيدا عن لي عنقه لتسويغ محاولات فرض الهيمنة من خلال نظام واحد يفرض على العالم دون مراعاة للظروف الذاتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع على حدة.

ولعل ما يجري الآن من تبشير بهذا النظام الوحيد يذكرنا بذلك التفاؤل الذي ساد العالم عندما غزت المسيحية أوروبا وعالم البحر المتوسط في القرن الرابع الميلادي. لكن المسيحية لم تكن بالطبع استاتيكية، فقد استمرت في التطور إلى مذاهب وفرق تأثرت بدورها بالجغرافيا وثقافات الأمكنة التي ضربت جذورها فيها. ولعلنا نتذكر تلك المقولة الشهيرة : "إن المسيحية عندما دخلت روما لم تتمكن روما وإنما ترومت المسيحية" . وهكذا تحولت الكنيسة التي أسسها القديس بطرس إلى منظمة روحية وهيراركية أدينت بمسؤوليتها عن فترات طويلة من العنف والتعصب الأعمى وعصور الإظلام التي لفت أوروبا. ولم تجعل المسيحية العالم أكثر أمنا، بل إنها لم تجعله، في الممارسة، أكثر أخلاقية، لكنها جعلته أكثر تعقيدا. وهكذا فإن الديموقراطية ، التي تكتسح العالم اليوم كما فعلت المسيحية ذات يوم ، ربما تفعل الشيء نفسه أيضا<sup>2</sup> . . وهذا باختصار لأنها تتلون بألوان البيئة ، وتضفي عليها

<sup>2</sup> روبرت كابلان ، Was Democracy Just a Moment ? , The Atlantic Monthly , Nov ،

. 1998

شعارات خارجة عن فلسفتها ، وممارسات متناقضة مع أهدافها . وهي بايجاز ( سُكر مُر الطَّعم) أن أردنا التشبيه .

والواقع أن سقوط الشيوعية بسبب ضغوط داخلية لا يعني أبداً أن الديمقراطية الغربية قادرة على الاستمرار على المدى البعيد في تلبية حاجات الناس . كما أن الوفاة الطبيعية للماركسية في شرق أوروبا ليست ضماناً لقطع دابر النظم الاستبدادية ، أو ظهور بعض منها أكثر بطشا وترويعاً تنتظرنا هنا وهناك في أرجاء عالمنا العولمي ، بل إنها قد تضيء علي نفسها شعارات تتدثر برداء اسمه الديمقراطية أيضاً. وقد أظهر لنا التاريخ مرة بعد أخرى أنه ليس هناك من انتصار نهائي للمنطق البشري ، سواء كان ذلك تحت اسم المسيحية ، أو التتوير ، أو الديمقراطية ، أو أية أيديولوجية أخرى . فكثيراً ما تنتوع ممارسة هذه الأيدولوجيات ليصل بعضها إلى التناقض من داخلها ، كما يصف بعض المسيحيين اليوم مسيحيين آخرين بالهرطقة .

لذا فإن الاعتقاد بأن الديمقراطية قد حققت انتصارها النهائي وأنها ستبقى حتى "نهاية التاريخ" هو وهم ساذج. وحقيقة الأمر أن هؤلاء الذين يستشهدون بأقوال ألكسيس دي توكوفيل عن حتمية الديمقراطية، عليهم أن يتذكروا تحذير توكوفيل نفسه من أن الحكم المطلق: "ينبغي أن نخاف منه على نحو خاص في العصور الديمقراطية" لأنه يتغذى على رغبة الذات في الاستحواذ وعلى الأمن الشخصي الذي تعززه المساواة .

### أثينا أم إسبرطة ؟

في العام 510 أزيح هيلاس بن بيزيستراتوس عن السلطة في أثينا وحل محله كليستينيز . وأقنع الأخير المواطنين الأثينيين بفكرة الديمقراطية ، التي تعني حكم الشعب. وفي ظل الديمقراطية ، عرفت أثينا ازدهارا ليس له حدود . ودانت لها القيادة على المدن - الدول اليونانية الأخرى حتى العام 431 ق. م ، عندما جرها بيركليس - قائدها في عصرها الذهبي - إلى الحرب البلوبونيزية لتلقى هزيمتها على

يد إسبرطة . وكانت إسبرطة مدينة - دولة استبدادية عسكرت المجتمع وجعلت المواطنين لكا للدولة. والحقيقة أنه بين الانتصار لهذين النموذجين (أثينا وإسبرطة، الديمقراطية والدكتاتورية، التعددية والاستبداد) تراوحت مواقف المفكرين ورجال السياسة على امتداد التاريخ وحتى عصرنا الراهن.

ويعلمنا التاريخ أنه تحديدا، في مثل هذه العصور المزدهرة نحتاج إلى أن نحافظ على الإحساس بالمأساة ، حتى لو بدا ذلك غير ضروري . ففي القرن الثاني قبل الميلاد ، رأى المؤرخ الإغريقي بوليبيوس في ما نعتبره الآن العصر الذهبي لأثينا بداية الاضمحلال . أما المؤرخ ثوسيديديس فقد رأى أن الحياة الآمنة والمريحة التي تمتع بها الأثينيين في ظل بيركليس قد أعمتهم عن القوى الخفية في الطبيعة الإنسانية التي أصبحت تدريجيا سبب دمارهم في الحرب البلوبونيزية . ويقول الرئيس الأمريكي الرابع جيمس ماديسون : "لو كان كل مواطن أثيني سقراط ، فإن كل تجمع للأثينيين سيبقى غوغائيا". ويقول توماس بين: "إن المجتمع وليد رغباتنا، لكن الحكومة وليدة شرنا". وكانت فلسفة توماس هوبز ، "الفجة" و"الرجعية" ، التي وضعت الأمن في مرتبة أعلى من الحرية في نظام الاستبداد المستتير، هي التي استمد منها مؤسسو الولايات المتحدة سندهم الفلسفي . ويبين بول راهي Paul A. Rahe ، أستاذ التاريخ في جامعة تولسا Tulsa ، في سفره الضخم ذي الأجزاء الثلاثة **الجمهوريات القديمة والمعاصرة** *Republics Ancient and Modern* (1992) كيف أن مؤسسي أمريكا رفضوا جزئيا الجمهوريات القديمة ، التي اعتمدت على الفضيلة ، وفضلوا عليها نظاما نفعيا Utilitarian يوجه أنانية الإنسان وغرائزه المادية نحو غايات حميدة . وكما قال بنجامين فرانكلين في دفاع واضح عن قدرية هوبز ، فإن الإنسان "حيوان صانع للأدوات".

أما في تاريخنا الإسلامي فلن نعدم مؤرخين ينظرون إلى (إصلاحات) عمر بن عبد العزيز ( المساواتية) علي أنها المسمار الأول الذي ضرب في نعش حكم الدولة الأموية .

## الديموقراطيات هي ما نفعله بها

جوهر الديموقراطية أن المواطنين المتساوين في الحقوق هم مصدر شرعية الحكم ، حيث تحكم الأغلبية من خلال ممثلين وصلوا إلى سدة الحكم عبر انتخابات عامة حرة وسرية تجرى بصورة دورية ويضعوا قوانين نابعة من رؤيتهم للتطبيق في المجتمع ، ومتى ما بدا للمجتمع أن هذه القوانين تحتاج إلى تغيير غيرت بطرق متعارف عليها . وتقوم الديموقراطية على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعلى دستور فوق السلطة يقر بتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات ، وقدسسية القضاء ، ويحظر إلغاء النظام الديموقراطي نفسه . والديموقراطية تكفل حرية التعبير ، وحقوق الإنسان وكرامته ، وحرية التنظيم ، وتكوين الأحزاب ، والنقابات ، والجمعيات ، وحققها في المنافسة من أجل الوصول إلى السلطة ، وبكلمات أخرى ، فإن الديموقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية ، والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة والحصول علي الأصوات عن طريق التنافس .

غير أن الديموقراطية تختلف عن الليبرالية . فجوهر الليبرالية هو قدسية الفرد والحرية الفردية . ومن هنا جاء حرصها على تقييد السلطات الممنوحة لأي حاكم أو سلطة منتخبة . وبما أنه من المتفق عليه أن السلطة ، بطبيعتها ، تنزع إلى الاستبداد وقهر الفرد ، فقد وضعت الليبرالية الكثير من الاحتياطات والتدابير التي تحول دون استخدام السلطة التفويض الممنوح لها في الإضرار بحرية الأفراد سواء في التعبير أو العيش أو العمل . والحريات والحقوق في النظام الليبرالي أوسع بكثير من تلك التي يتطلبها النظام الديموقراطي .

وقد أدرك مؤسسو الولايات المتحدة هذا التناقض عند وضعهم للدستور الأمريكي . ودفعهم الخوف من وصول دكتاتور إلى السلطة من خلال انتخابات ديموقراطية إلى وضع نظام معقد للحكم يقلل إلى أبعد الحدود من الصلاحيات الممنوحة للحاكم ، ويفرض عليه أشكالاً رقابية عديدة . وكان جنرال الجيش المتقاعد ديف بالمر قد قال في العام 1794 : "كتب الدستور الأمريكي خمسة وخمسون رجلاً

- وشبح " :أمريكا وجيشها ومولد أمة *America, It's Army, and the Birth of the Nation* (1994) . أما الشبح الذي كان هناك فهو أوليفر كرومويل ، الفارس النموذجي الذي شيد ، في سياق دفاعه عن البرلمان ضد الملكية في بريطانيا ، نظاما استبداديا أسوأ من كل الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي عرفت في ظل الملوك الإنجليز . فقد تخوف مؤسسو أمريكا من العامة السيئي التعليم الذين يمكن أن يغرر بهم كرومويل آخر ، ومن نظام يمكن أن يسمح بحياسة شخص واحد لسلطة زائدة عن الحد إلى نظام يتصف بمجموعة من آليات ضبط هذه السلطة . ولهذا السبب شيّدوا نظاما صفى من جهة نزوات وجموح الجماهير من خلال هيئة منتخبة ، ومن جهة أخرى سعى إلى تثبت السلطة من خلال تقسيم الحكومة إلى ثلاثة فروع<sup>3</sup> . أي أن ( الحكومة المقيدة ) هي الحكومة الدستورية، أو ما يسمى اليوم ( بدولة القانون) .

كان ذلك في نهاية القرن الثامن عشر ، وفي أول دستور مكتوب<sup>4</sup> . ولم تكن تخوفاتهم مبالغا فيها ، فبعد سنوات طويلة شهدت أوربا حكما دكتاتوريا وصل إلى السلطة من خلال صناديق الانتخاب . فقد كان الدستور الألماني الذي اخترقه هتلر للوصول إلى السلطة يحتوي على أفضل النصوص القانونية التي عرفت حتى ذلك الوقت .

**والحقيقة أن الديمقراطية الناجحة في أي مجتمع تتطلب وصول هذا المجتمع إلى درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يكفل نجاحها . بينما قد تؤدي الديمقراطية في غياب هذا التطور إلى وثوب أي مغامر غوغائي إلى السلطة ليقود مجتمعه إلى أوحم العواقب . وهنا ستكون الديمقراطية ليس فقط محفوفة بالمخاطر، بل وكارثة أيضا .**

<sup>3</sup> روبرت كابلان ، المرجع نفسه .

<sup>4</sup> اول دستور مكتوب هو الدستور الأمريكي ، الذي حاول تخطي مشكلات العمل السياسي في أوربا التي عرفها المهاجرون الأوائل وذاقوا مرارتها .

ويشير كابلان إلى أن إن الديمقراطية لا تجعل المجتمعات دائما أكثر تحضرا ، لكنها تفضح دوما وبلا رحمة صحة المجتمعات التي تعمل فيها . فكما جاءت الديمقراطية بكرومويل ، فإنها أوصلت أيضا كل من هتلر وموسوليني إلى السلطة . وقادت الديمقراطية في رواندا إلى مذابح يندى لها جبين البشرية . وفي قلب أوروبا الديمقراطية الليبرالية المتحضرة ، أدت الديمقراطية في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة إلى أبشع جرائم التطهير العرقي التي عرفتها البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

والعقد الأخير من القرن العشرين يحفل بنتائج متباينة لعمليات إدخال الديمقراطية قسرا إلى بلدان شرق ووسط أوروبا والعالم الثالث . ففي أوروبا الشرقية أدت الديمقراطية في يوغوسلافيا إلى تمزيق أوصالها ، بينما حافظت رومانيا ذات السجل السيئ في مجال الديمقراطية على تكاملها الإقليمي . وبينما كان الانفصال هادئا بين التشيك والسلوفاك ، كان مروعا بين الصرب والكروات .

وفي أفريقيا جنوب الصحراء ، قادت الانتخابات في سيراليون والكونغو إلى الفوضى . وفي مالي ، التي أشرف على تجربتها الديمقراطية مراقبون أفارقة ، قاطعت المعارضة الانتخابات الأخيرة التي صاحبها عمليات قتل وشغب . وكانت نسبة المشاركين في الانتخابات ، من بين الذين يحق لهم التصويت ، أقل من عشرين في المائة .

وتتمتع أمريكا اللاتينية ذاتها ، التي تعتبر أكثر الساحات الديمقراطية نجاحا في العالم الثالث ، بسجل مظلم في هذا الصدد . فبينما احتفظت فنزويلا بحكومات مدنية منتخبة منذ العام 1959 ، فإن شيلي كانت فعليا طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات تحت حكم عسكري استبدادي . لكن فنزويلا مجتمع في محنة ، حيث تشهد محاولات مستمرة من قبل العسكر للإطاحة بالحكومة ، وحيث الجريمة متفشية ، والنخبة تستثمر معظم مدخراتها خارج البلاد ، وحيث مخاطر الائتمان تجيء في المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا والمكسيك . أما شيلي فقد أصبحت مجتمعا مستقرا عماده الطبقة الوسطى تقارن معدلات النمو فيه بمثيلاتها في جزر الباسيفيكي

المزدهرة . بينما تحفل كولومبيا الديمقراطية بحمامات الدم ، ويحاول الكثير من أبناء الطبقة الوسطى مغادرة البلاد . ثم هناك البيرو ، حيث تم تحقيق درجة من درجات الاستقرار ، رغم كل سوءات النظام الحالي ، من خلال التراجع عن الديمقراطية إلى نظام شبه استبدادي . ويسود القلق سائر أنحاء أمريكا اللاتينية من أنه بدون توسيع الطبقة الوسطى وتحديث المؤسسات فإن موجة الديمقراطية لن تتعزز . بل وفي أمة ديمقراطية فعلا مثل الأرجنتين ، أصاب الوهن المؤسسات ، وأخذت معدلات البطالة تتصاعد ، والفساد المالي والسياسي ينتشر . وتواجه الديمقراطية في البرازيل وبلدان أخرى ردود أفعال سلبية وسخط من ملايين السكان ، المتمدينين الجدد ، السيئي التعليم ، والذين يقطنون أحياء الفقراء المكتظة ، الذين لم يروا مكاسب ملموسة من الأنظمة البرلمانية الغربية . ويعتبر سخطهم سببا للزيادة المتواصلة لمعدلات الجريمة في العديد من مدن أمريكا اللاتينية في العقد الأخير .

ولأن الديمقراطية الناجحة تتطلب وجود طبقة وسطى ومؤسسات مدنية ، فإن روسيا الديمقراطية تبقى - فضلا عن كل ما ورثته من النظام السوفييتي - عنيفة ، وغير مستقرة وشديدة الفقر رغم أن نسبة الأمية فيها لا تتعدى الواحد في المائة . بينما نجحت الصين في ظل نظامها الاستبدادي في تحقيق نجاحات كبرى في نوعية حياة مئات الملايين من سكانها . وكانت الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحكم الديمقراطي في ألبانيا وبلغاريا ، حيث تقاليد الحياة البرجوازية قبل الشيوعية كانت ضعيفة أو غير موجودة (مثلما الحال في الصين) ، على النقيض من بلدان ديمقراطية أكثر نجاحا مثل المجر والجمهورية التشيكية ، اللتين تمتلكان بورجوازيتين أكثر رسوخا .

والدرس المستفاد هنا ليس أن الدكتاتوريات جيدة والديمقراطية سيئة ، بل إن الديمقراطية تبزغ بنجاح فقط عندما تكون ذروة لإنجازات اقتصادية واجتماعية أخرى . وفي تقديمه لكتابه *الديمقراطية في أمريكا Democracy in America* ، بين توكوفيل كيف أن الديمقراطية في الغرب قد ارتقت كنتاج عضوي للتطور . فالمجتمع الأوروبي قد وصل إلى مستوى من التعقيد والتقدم تعين معه على



الأرستقراطية ، حتى لا تتقل على كاهلها ، أن تمنح قدرا من المساواة للمواطنين الآخرين وأن تخصص لهم بعض المسؤوليات : كان التقسيم الهيكلي للسكان إلى جماعات مصالح متنافسة سلميا ضروريا لتجنب كل من الطغيان والفوضى أو الحروب الأهلية الطاحنة .

والحقيقة أن نظام التعددية الحزبية ، في مجتمع لم يصل إلى مستوى التطور الذي وصفه توكوفيل ، سيؤدي فقط إلى تعميق ومأسسة التقسيمات العرقية والإقليمية القائمة . ونستشهد هنا بالرئيس الأوغندي يوري موسوفيني ، وهو حاكم مطلق مستتير حققت بلاده معدلات نمو اقتصادي سنوي ممتازة - 10 في المائة مؤخرا - رغم النزاعات القبلية في شمالي البلاد ، حيث يقول : "إنني واحد من هؤلاء الناس الذين لا يؤمنون بالديموقراطية ذات التعددية الحزبية . والواقع أنني أعارضها تماما طالما الأمر يتعلق بأفريقيا اليوم ... وإذا كون أحدهم نظام التعددية الحزبية في أوغندا ، فإن أي حزب لن يمكنه كسب الانتخابات إلا إذا وجد طريقة لإشاعة الانقسام بين الأربعة وتسعين في المائة من الناخبين (وهي نسبة الفلاحين) . وهنا تكمن المشكلة الرئيسية : حيث تصبح القبيلة ، أو الدين ، أو المذهب ، أو الطائفة ، أو الإقليمية قاعدة للتحزب العنيف" . وكان جيش موسوفيني قد استولى على العاصمة الأوغندية كمبالا دون نهب متجر واحد ، وأجل موسوفيني الانتخابات وارتأى أن يجريها بطريقة تضمن له الفوز .

وإذا كانت بلدان شرق أوروبا ، التي تحررت من الشيوعية عام 1989 ، تمتلك بدرجات متفاوتة الشروط المسبقة الاجتماعية والاقتصادية لكل من الديموقراطية والحياة الصناعية المتطورة : التقاليد البرجوازية ، والتعرض للتتوير الغربي ، ومعدلات تعليم عالية ، ومعدلات مواليد منخفضة ، الخ ، فإن محاولات ما بعد الحرب الباردة لترسيخ الديموقراطية فيها تبدو معقولة . لكن ليس من المعقول أن يصبوب مسدس إلى رأس شعوب البلدان النامية ويقال لها : "تصرفوا وكأنكم قد تواصلتم مع التتوير الغربي بنفس درجة بولندا والجمهورية التشيكية . تصرفوا وكأنكم خمسة وتسعين في المائة من سكانكم يعرفون القراءة والكتابة . تصرفوا وكأنكم لا

تعاونون من نزاعات عرقية وإقليمية دموية". فالدول لم تتشكل أبدا من خلال الانتخابات . لكنها تشكلت من خلال الجغرافيا والتاريخ ، ونماذج الاستقرار ، وصعود البرجوازية المتعلمة ، ووحدة المجتمع بمؤسساته وتماسكه ، والأمر المأساوي أنها تشكلت أيضا من خلال التطهير العرقي<sup>5</sup> .

فاليونان ، على سبيل المثال ، ديموقراطية مستقرة ، ويعود هذا نسبيا إلى أنها أقدمت في مطلع القرن على القيام ، بشكل معتدل نسبيا ، على عمليات تطهير عرقي - في صورة عمليات ترحيل لاجئين - أدت إلى خلق مجتمع ذي عرق واحد . ومع ذلك ، فقد احتاجت اليونان إلى عقود عدة من التنمية الاقتصادية ، لكي تلقى في نهاية المطاف بالانقلابات وراء ظهرها . وغالبا ما تضعف الديمقراطية الدول من خلال الطول الوسط ، الحتمية غير الفعالة ، والحكومات الائتلافية الهشة في المجتمعات التي لم تعمل فيها المؤسسات البيروقراطية أبدا بصورة جيدة أولا . ولأن الديمقراطية لم تكون أبدا الدول ولم تقوها ابتداء ، فإن أنظمة التعددية الحزبية تناسب على أكمل وجه الأمم التي تمتلك بالفعل بيروقراطيات كفؤة وطبقة وسطى تدفع ضرائب الدخل ، وحيث تم بالفعل حل القضايا الرئيسية مثل الحدود وتقاسم السلطة ، وهو ما يمنح السياسيين الحرية في التجادل حول الموازنات والقضايا الثانوية الأخرى .

والواقع أن الاستقرار الاجتماعي ينبع من ترسيخ مكانة الطبقة الوسطى . كما أن الأنظمة الاستبدادية ، بما في ذلك الملكيات وليس الديمقراطية ، هي التي خلقت الطبقة الوسطى ، التي قامت ، فور وصولها إلى حجم معين وإلى الثقة بذاتها ، بالثورة على الطغاة أنفسهم الذين أسهموا في خلقها . ويتكرر هذا النموذج اليوم في جزر الباسيفيكي والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية ، لكن ليس في أجزاء أمريكا اللاتينية الأخرى ، ولا في جنوب آسيا ، ولا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولا في معظم أنحاء عالمنا العربي .

<sup>5</sup> روبرت كابلان ، المرجع نفسه .

لكن الخيار في كثير من الأماكن هو بين الطغاة السيئين والطغاة الأفضل قليلا . ومن المرجح أن تتألف الحكومة الديمقراطية من سياسيين فاسدين ومتخاضمين وغير أكفاء لم يحظ دورهم الضعيف أبدا بقاعدة دستورية أولا : تتطلب البيروقراطية الحديثة بشكل عام معدلات مرتفعة لمعرفة القراءة والكتابة عبر أجيال عدة .

أما الخياران الآخران فهما الفوضى الديمقراطية والطغيان العسكري . (إن الفوضى والطغيان يرتبطان بالطبع على نحو وثيق : لأن السلطة والطغيان يزيدان الفراغ ، ويقود كل منهما بالضرورة إلى الآخر . فذات يوم من عام 1996 كانت العاصمة الأفغانية كابول لا يحكمها أحد : وفي اليوم التالي كانت تحكمها حركة طالبان المتطرفة) .

## الديموقراطية العربية

ربما يبدو التعبير نفسه مثيرا للفكاهة . فالأرض العربية تبدو وكأنها "تخاصم" الديمقراطية ، والعالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يبدو وكأنه يعاني من حالة جوع "مرضى" للديموقراطية . الكل يطالب بها ، والكل يحكم باسمها ، والكثيرون يقمعون تحت رايتها ، لكن لا أحد يدري أين هي ، وماذا هي .

وقد رجعت أثناء إعدادي لهذه الورقة إلى عشرات الندوات العربية المنشورة أبحاثها حول الديمقراطية . وبدا الأمر لي - دون مبالغة - وكأن مجموعة من العميان يصفون الفيل ، كل يصفه حيث يتحسسه . وعلى سبيل المثال ، دعا **منتدى الفكر والحوار في المغرب** ( الرباط) في نوفمبر 1980 إلى ندوة "إشكالية الديمقراطية في العالم العربي" ، وصدر ملخص لمعظم أبحاثها تحت عنوان **التجارب الديمقراطية في الوطن العربي** في بيروت العام 1981 . ويقول عنها خلدون النقيب<sup>6</sup> : "تردد في هذه الندوة الكثير من المفاهيم الخاطئة عن ما هي الديمقراطية التي تصلح للمجتمع

<sup>6</sup> النقيب ، خلدون . أزمة الديمقراطية في الوطن العربي : محاضرات الموسم الثقافي الرابع عشر لرابطة الاجتماعيين في الكويت ، 1983 ص. ص. 129-148 .

العربي ؟ وواضح - كما يقول الكاتب - أن تلك الندوة لم تخرج إلا بتبادل الآراء حول مفاهيم غامضة لمؤسسات وأحزاب ساهمت بطريقة أو بأخرى في ضياع المكاسب الديمقراطية النسبية ... أما اقسي ضربة (للديموقراطية) ! فقد جاءت علي يد العسكر في أغلب البلدان العربية".<sup>7</sup>

ومن الوقائع المهمة ذات الدلالة في هذا الصدد ما ذكره الأستاذ محمد حسنين هيكل عن اجتماعه إلى الرئيس المصري الراحل أنور السادات ونائبه حسين الشافعي ليلة 13 مايو 1971 . وكان الرئيس السادات يستعد لتسجيل خطاب متلفز إلى الأمة يشرح فيها خلفه مع ما سمي لاحقاً بمراكز القوى . واقترح السادات عليهما أن يدور خطابه حول منع مراكز القوى له من التفاوض مع وزير الخارجية الأسبق وليم روجرز ، فقال له هيكل : "لا يهم إن كانوا قد منعوك أو يمنعونك من التفاوض مع وليم روجرز . إن هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الأخرى في ضمير كل الناس ، وهي قضية الديمقراطية . هذه هي النقطة التي أرى أن تركز عليها خطابك الآن" . وقد اقتنع الرئيس ، كما قال هيكل ، بأن لا يشير إلى حكاية روجرز ، ويركز خطابه بالكامل على الديمقراطية<sup>8</sup> . وقد كان حديث السادات عن الديمقراطية ، وسيادة القانون ، ورفع حالة الطوارئ ، وعن هدمه للمعتقلات ، ومنعه لزوار الفجر ، هو الباب الملكي الذي أوصله إلى قلوب المصريين ، رغم أنه سيقوم هو نفسه بعد عقد واحد بوضع كل رموز القوى السياسية في السجن لأنهم ببساطة اختلفوا معه .

والحقيقة إنه على مدى قرنين من الزمان ، حاول العرب الاستفاقة من غفوتهم ، ووقف مسيرتهم التراجعية أمام الحضارات الأخرى ، وخلق شروط نهضتهم . ومنذ أن اصطدمت المجتمعات العربية مباشرة بالحضارة الغربية ، مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر في العام 1798 ، شهدت هذه المجتمعات تغييرات كثيرة على أمل اللحاق بركب العصر دون فقدان الهوية الثقافية أو القيم الدينية والأخلاقية .

<sup>7</sup> المصدر نفسه ، ص 131 .

<sup>8</sup> مجلة صباح الخير المصرية ، عدد 26 يونيو 2001 .

وشهد القرن المنصرم حوارات فكرية واسعة ، وحاول المصلحون الدينيون تطوير أفكارهم ليثبتوا أن الإسلام قادر على التحول إلى رافعة للنهضة تتناسب مع متطلبات الحداثة ، بينما حاول منظرو الحركة القومية بعث الروح القومية من خلال التوفيق بين العلمانية الغربية ومفردات التراث العربي .

لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل الذريع . ولم يكتف العرب بعجزهم عن اللحاق بالحضارة الغربية ، بل وفشلوا أيضا في طرق أبواب الحداثة . وسياسيا ، ازدادت الأنظمة العربية قمعا في العقود الأخيرة مقارنة بالأنظمة التي كنا نعتبرها أنظمة استبدادية ألعوبة في يد المستعمرين . واقتصاديا تتجه مستويات المعيشة إلى التراجع في معظم البلدان العربية ، حتى في البلدان النفطية الغنية .

ويضاف إلى ذلك أن البلدان العربية ليست متساوية أو موحدة المواقف تجاه الدستور أو الممارسة الديمقراطية . وهي كقوس قزح متعدد الألوان . ففي بلدان النفل العربي ، مثل مصر والعراق والمغرب وتونس ، كانت الحركة الدستورية قديمة ، بينما هي حديثة في بعض البلدان الأخرى ، أي أنها ظهرت بعيد الاستقلال .

ويعتبر أول دستور عربي مكتوب هو دستور مصر 1866<sup>9</sup> ، الذي تم بمقتضاه إنشاء أول مجلس نيابي مصري مؤلف من 57 عضوا منتخبا ، لكن مهمة هذا المجلس كانت استشارية . أما الجيل الثاني من الدساتير العربية فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى (مصر 1923) ، (العراق 1925) ، (لبنان 1926) و(سوريا 1933) . وبعد الحرب العالمية الثانية حصل العديد من الدول العربية علي استقلالها فوضعت الدساتير الحديثة<sup>10</sup> .

غير أن "قرن الدساتير العربية" هذا شهد أيضا الكثير من المد والجزر ، والإلغاء والتعديل ، حسب أهواء النخب الحاكمة . وقد كان ما يطلق عليه العصر الليبرالي العربي في بعض الدول العربية ، بين انتهاء سنوات الحرب العالمية الأولى

<sup>9</sup> المظفر ، زهير : مفهوم الديمقراطية في الدساتير العربية ، مجلة الدراسات الدولية - فصلية تونسية ، عدد 51 ، 1994 .

<sup>10</sup> المصدر السابق .

وحتى منتصف القرن (عندما بدأت الثورات والانقلابات) ، عصرا ليبراليا في شكله الخارجي فقط . وليس أدل على ذلك من أنه في الفترة من 1923 حتى سنة 1952 في مصر لم يحكم حزب الأغلبية (حزب الوفد) إلا سبع سنوات متقطعة . أما في العراق فقد استولت النخبة الحاكمة علي مقدرات العمل السياسي أيضا تحت اسم الدستور الذي عدل أكثر من مرة . ويعزو البعض تقلب الشمولية في الحكم في هذه الفترة إلى وجود الهيمنة البريطانية في المشرق . لكن اللافت هنا أن هذه القوة الاستعمارية تدخلت مرتين من أجل (للعودة إلى الدستور) ! ، مرة بعد انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق في مايو 1941 وعودة الوصي عبد الإله - الذي كان قد هرب إلى القدس<sup>11</sup> - إلى الحكم من جديد ، ومرة أخرى في فبراير 1942 عندما أجبرت ملك مصر فاروق على تكليف حزب الوفد بتشكيل الحكومة المصرية .

وفي إطار هذا التراكم التاريخي ، تأتي خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي . ويرى الجابري<sup>12</sup> أن هذه العملية ( الديمقراطية ) تعد بمثابة : "إحداث انقلاب تاريخي في الوضع العربي بمختلف مظاهره" ، ليس كما هو الآن وحسب ، بل كما كان خلال جميع المراحل التاريخية السابقة واللاحقة. لقد تميز وضع الدولة في الماضي كما في الحاضر بنفي(الشريك) عن الحاكم ، أي الإيمان بالزعامة ، وتأليه القيادة ، هذا في حين أن الديمقراطية في جوهرها وآليات ممارستها ، تدور أساسا حول فكرة المشاركة في الحكم أو بتعبير الجابري (الشريك) .<sup>13</sup>

وكانت فكرة الديمقراطية بمعناها الحديث ، مثل الكثير من الأشياء التي جاءتنا من الغرب ، فكرة "مستوردة" ، أي أنها لم تكن وليدة تطور مستقل للظروف الذاتية والموضوعية في كل من هذه البلدان . وقد حاول العرب استيعاب هذا المفهوم

<sup>11</sup> الخماسي ، عبد الهادي : الأمير عبد الإله ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2001 ، ص ص 131- 157 .

<sup>12</sup> الجابري ، محمد . وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 124 .

<sup>13</sup> المرجع نفسه ، و انظر أيضا : أمين ، سمير . أزمة المجتمع العربي . القاهرة: در المستقبل العربي ، 1985 .

الحدائي ، ومن ثم القيام بمحاكاته . وكانت التجربة ، في فترة ما بين الحربين العظميين ، مخيبة للأمال في بلدان النقل العربي ، خاصة في مصر . ويلخص وجهة نظر غالبية الجمهور العربي في تلك الفترة الهامة من تاريخ الليبرالية العربية والعمل بالدساتير ذلك الحماس الذي استقبلت به من أطاحوا بها . لذلك عندما جاء العسكر فوق الدبابات (للإنقاذ) واستولوا علي الحكم في أكثر من بلد عربي لم يذرف ( المتقفون العرب) دمعة واحدة علي الديمقراطية المهذرة ، بل صفق لتصفيتها الخاصة من الناس قبل العامة ، ولا لوم هنا علي ديموقراطية مهدورة ، بل شكل مسخ قامت النخب الحاكمة بزيادة مسخه ، ووزعت فيما بينها الامتيازات و استهواها الفساد السياسي .

وقد قامت تجربة الأحزاب العربية علي نبذ الديمقراطية واحتمارها ، سواء كانت هذه الأحزاب (قومية) ، أو (يسارية) ( دينية) . فبنية الحزب العربي هي في جوهرها بنية تسلطية تسحق الرأي المخالف ، وهي سلطوية التصور المطلق ، وتعتبر الفرد مجرد آلة للتنفيذ لا غير ، عليه أن يطيع (الرئيس) و (القائد) و(الزعيم) ، ويعظمه إلى درجة التقديس ، بل وحتى يلتمس لديه التنظيم والدعاء . لذلك أصبحت قيمة الإنسان العربي قيمة صفرية لدى العديد من الأنظمة العربية التي حكمتها الأحزاب بعد ذلك<sup>14</sup> . وحتى عندما ننظر إلى السياق الذي قدم خلاله أعضاء هذه الأحزاب تضحيات غير قليلة - التعرض للتشريد ، السجن ، الاعتقال ، التعذيب والقتل - قبل وبعد وصول أحزابهم إلى السلطة ، فسنجد مع الأسف تكريسا لمدرسة غير ديموقراطية إلا في الشكل ، وسنجد أن معظم هؤلاء قدموا تضحياتهم دون هدف أو وظيفة ، بل ودون رادع أخلاقي أو سياسي أيضا.

والأمر المأساوي أن الحكم على الإنسان العربي الضحية مطلق ، فلا يهم أن يموت في الحروب لسبب لا يعرفه ، ولا يهم أن يموت في المعتقلات ، ولا يهم أيضا - وهذا هو الأفدح - أن يموت محاصرا في بلده لأن ( القائد) يحتفل بعيد ميلاده !

<sup>14</sup> إبراهيم ، سعد الدين . المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي . القاهرة ، مركز دراسات التنمية السياسية و الدولية ، 1991 .

والمحصلة النهائية أن الواقع العربي يتنازعه فكران ، فكر سائد وهو الأقوى ، و فكر معارض مهان مغلوب ومهزوم ومدان .

ويكتب صحفي مجرب حول رأى المعارضة العربية في الديمقراطية يقول :  
"تجربتي مع المعارضة العربية أن المصيبة في المعارضين ( أنهم) أشد فتكا بالذين يعارضونهم، ولا يعرفون من الديمقراطية غير اسمها ، فهم يتباكون عليها في الوطن ، و يخونونها عند أول احتكاك لهم برأي معارض" .<sup>15</sup>

ويؤكد هذا المنحي فاضل الربيعي بقوله : "إن مبادئ التنظيم الحزبي (العربي) قد تقلصت إلى مبدأ وحيد هو خضوع الأدنى للأعلى ، فصار شخص الأمين العام أعلي هيئة في الحزب ، وغدا فوق أي نقد وأي مساءلة ، كما غدا كل من تحته خاضعا لسلطوته" .<sup>16</sup>

وبين السلطة المطلقة والديمقراطية المشوهة ، نجد أنفسنا في موقف لا نحسد عليه ، فلا تلك السلطة التي بدأت ( ثورية) قدمت الحد الأدنى من التنمية ، ولا الممارسات التي سميت ديمقراطية في المجتمع ككل أو في الأحزاب قدمت الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية . والأمر المؤكد أن الأنظمة الديمقراطية أو الشبيهة بها أكثر الأنظمة سهولة في الاختراق ، لقلب قيم الديمقراطية المتعارف عليها إلى نقيضها .

ويلخص د . محمد جابر الأنصاري في كتابه الأخير "مساءلة الهزيمة" مسيرة العرب في القرن العشرين على النحو التالي : " ... قرن متقلب تصورنا من بداياته إلى منتصفه أنه سيكون زمن الخلاص ، فتحول في عقوده الأخيرة إلى محنة لا تقل عن أشد عصور تاريخنا وطأة ... وربما كان القرن العشرون في التحليل النهائي هو قرن الارتطام الحقيقي للأمة بحقائق ووقائع العصر الحديث في أبعاده المختلفة" .<sup>17</sup>

<sup>15</sup> الخازن ، جهاد . جريدة الحياة 23 مايو 1990 .

<sup>16</sup> الربيعي فاضل . كبش المحرقة ، نموذج لمجتمع القوميين العرب بيروت . دار رياض الريس ، يناير 1999 .

<sup>17</sup> الأنصاري محمد جابر ، "مساءلة الهزيمة" .



## الديمقراطية و الدين

من نافلة القول إن الإسلام كدين وحضارة ، يمثل المصدر الأول والأكثر عمقا لتراثنا الفكري و الثقافي ولأغلب نسيجنا الاجتماعي ونظمتنا السياسية. وفي هذا السياق ، تطرح موضوعات مثل موقف الإسلام من الدولة - الوطن الحديثة ، وموقف الإسلام من الديمقراطية وغيرها، وأطروحات موجة (الصحوة الإسلامية) و(الإحياء الإسلامي) و(الإصلاح الإسلامي) و(الإسلام السياسي) . وذلك كتوجه يهدف إلى إصلاح الحياة العامة بجوانبها السياسية والاجتماعية من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية في تلك الميادين ، و استخدام كافة أساليب الحركة والتنظيم لتغيير الواقع والحكم باسم الدين . ولا يمكن ، والأمر كذلك ، الحديث عن النخبة العربية والديمقراطية دون أخذ مسيرة و موقف شريحة سياسية اجتماعية تسعي نحو الاشتراك في العمل السياسي آخذة بعين الاعتبار هذا المصدر كأساس . إلا أن الملاحظ من جهة أخرى أن تاريخ الفكر والثقافة العربية يعاني كما يقول المفكر العربي محمد أركون من قطيعتين مؤلمتين ، لا قطيعة واحدة ، الأولى قطيعة بدأت من القرن الثالث عشر الميلادي قطعت الفكر والثقافة العربية عن تاريخهما الخاص ، أي عن فترة التأسيس ثم الفترة الكلاسيكية الغنية والمبدعة من التراث العربي الإسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى فان القطيعة الثانية حصلت بالقياس إلى انبثاق الحداثة وتوسعها في الغرب فتجاهل كثيرون تطور الفكر الغربي وعلاقته بمنجزات الغرب الحديث . لقد حاول العرب وبعض الشعوب المسلمة أن يتعرفوا علي الحداثة الأوروبية في القرن الممتد من منتصف القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين ، كما حاول بعضهم أن يستكشف التراث بطريقة تاريخية ولكنهم فعلوا ذلك بشكل جزئي ، كما درسوه باستخدام منهجيات التاريخانية الضيقة ، ووقعوا أسري موقفهم المعرفي .

لذلك يبقي البحث عن أسباب ضيق المفكر فيه في الذهنية العربية واتساع اللامفكر فيه هو الذي سيحدد ، ولو جزئيا ، ما الذي أوصل العرب والمسلمين إلى

ما وصلوا إليه اليوم من ( تخلف) . وبمعني آخر ، ينبغي أن نقوم ببحث تاريخي دقيق كي نفهم سبب جمود واستمرار الأطر الاجتماعية المعرفية السلبية ، التي ظلت سائدة بصرف النظر عن الأشكال السياسية التي تأخذها الدولة في مجتمعاتنا اليوم . وقد سادت محاربة التفكير الحر إلى درجة إشاعة مقولة مغلوطة هي ( من تمنطق فقد تزندق) ! كما أصبح تقبل الموروث ورفض التاويل والاجتهاد هو الأكثر قبولا .

ولعلنا نجد في التجربة الصينية ما يشير إلى ما يسعى إليه البعض من بحث عن تزواج فعال بين الموروث والحداثي . فقد نقل لنا جوزيف لفسون ملخصا رائعا عن تجربة الصين بقوله : "كانت الأفكار الجديدة في معظم التاريخ الصيني، لا تقبل إلا إذا ثبت أنها تتواءم مع التراث ، أما في الازمنة الحديثة ، فإن الموروث ، لكي يمكن الحفاظ عليه ، يجب أن يقدم على أنه متوائم مع الأفكار الجديدة المقنعة بذاتها" .<sup>18</sup>

ولقد وجدنا أن الفكر العربي والإسلامي منذ النصف الثاني من القرن العشرين - إن لم تمتد جذوره قبل ذلك - في الكثير من المناطق الإسلامية يسعى حثيثا لتحقيق التزواج بيفكرتين هما (الصحة الدينية) و(الديموقراطية) . وهو مسعى يرمي إلى الحفاظ على (الهوية) وأيضا الولوج إلى (الحداثة) في آن معا . لكن تجليات هذا المسعى اختلفت باختلاف البيئة السياسية والاجتماعية ، ولم تجد حتى الآن تجليا صافيا ، كما في الحالة الصينية التي أشرنا إليها آنفا . لكنه يحاول بإصرار .

وفي البلاد الإسلامية ذات الثقل البشري والكثافة السكانية العالية ، تبدو القضية حادة أكثر . فبلدان مثل الجزائر وإيران ، على سبيل المثال لا الحصر ، تعاني من محاولة تفكيك هذه المعضلة وتركيبها من جديد . وكانت هذه القضية ، أي المزوجة بين التراث والحداثة ، قد ظهرت في الفترة الأخيرة بشكل أكثر جلاء وإلحاحا ، وبقوتها التي نشهد ، بسبب الثورة الإيرانية في أواخر سبعينيات القرن العشرين . وكانت الثورة الإيرانية واحدة من الانتفاضات الشعبية القائمة على استخدام

<sup>18</sup> في سميت ، باترك . اليابان ، رؤية جديدة ، عالم المعرفة ، إبريل 2001 ، ص 8 ، نفلا عن لفسون ، جوزف .الصين والكونفوشية وقدرها الحديث ( كتاب صدر في الخمسينات) .

الفكرة الدينية ضد التسلطية الحديثة ، والتي حاولت المزوجة بين التراث و الشكل الديمقراطي الغربي<sup>19</sup> . وفي التسعينيات ظهرت حركة الإنقاذ في الجزائر، والتي أطيح بها في أعقاب انتصارها في انتخابات (ديموقراطية من الناحية الفنية) ، تحدث فيها جبهة التحرير الجزائرية ، التي تعتبر نفسها الامتداد الشرعي لفعل التحرير من فرنسا .

إن إحدى أهم القضايا الرئيسية والمركزية لتحديد المستقبل (السياسي) في أغلب المناطق العربية والإسلامية اليوم هي العلاقة بين قوى الإسلام السياسي وتطوير نظام ديمقراطي . وتختلف التجارب و تتنوع ممارساتها و نتائجها ، إلا أن لب القضية يتشابه، فالحكومات و القادة السياسيين يستجيبون إلى الرغبة الشعبية في الموافقة علي مشاركة جماهيرية أوسع في معظم الدول الإسلامية ، ومنها العربية . حدث هذا في إندونيسيا و تركيا وإيران وبعض دول ومناطق أخرى . ولكن تظل المعادلة الصعبة قائمة : ما هي حدود (الديمقراطي النسبي) ، وما هي حدود (القطعي) الذي يرغب بعض الناشطين في الحركات الإسلامية السياسية أن يحققوه ؟ ففي الوقت الذي يعترف الفكر فيه أن الديمقراطية هي نسبية وليست قطعية ، تصبح المفارقة واضحة . فأى خطأ في المعادلة يطيح بأحد أركانها . وهو ما يتبدى بوضوح فكرا وممارسة في الأزمات المستمرة في المعادلة الإيرانية ، التي هي ربما أنضج التجارب حتى اليوم . أما استحكام الأزمة فيظهر بشكل أوضح في المحاولة الجزائرية والسودانية .

والحركة السياسية الإسلامية العربية تواجه من جهة أخرى موقفا صعبا ، فهي عديدة الاجتهادات بل ومتناقضة في الكثير من الأحيان . كما أن اجتهاداتها في العمل السياسي متناقضة بل وصارخة التناقض ، بعضها يتبنى التغيير بالعنف و استخدام القوة ، وبعضها الآخر يتبنى المعارضة السياسية السلمية . وفي بعض البيئات ، تنتج بعض جماعاتها لتبني الديمقراطية كحق خاص وحصري للرجال

<sup>19</sup> انظر محاولة جريئة لدراسة تجربة إيران في المزوجة بين التراث الشيعي و الحداثة في كتاب Wright,

Robin: The Last Great Revolution New York 2000

فقط ، وبعضها يشمل المواطن المسلم رجلا كان أو امرأة ، بل إن بعضها يعتبر الديمقراطية رجسا من عمل الشيطان ، وبدعة غريبة وغريبة وبضاعة مستوردة !

## نظرة تاريخية

لقد استمدت السلطة في المجتمعات العربية شرعيتها من عبادة الدين ، وقبلت ذلك الطبقة الوسطى ، وتولى الحكام من خلال (مشايخ) التاويل المقبول ، الذي يشرع حسب مصالح السلطان، وأصبح الخروج علي السلطة تقريبا خروجا عن الدين . وترافق مع ذلك تطور ظاهرة (سلطوية التصور) ، القائمة على فكرة تأليه الزعامة التي تتعالى على المؤسسات ، وتتجاوز الرقابة ، وتعلو على كل محاسبة . وقد أدى كل ذلك إلى إصاق وجه سلبي بالثقافة العربية السياسية .

فمفاهيم مثل ضبط التنافس ، والتعاون ، والصراع السلمي والتحالف هي مفردات طرحت واستعملت في المجتمعات العربية الإسلامية فقط منذ منتصف القرن العشرين . وسوف تمتد إلى سنوات قادمة في القرن الحالي دون تحديد دقيق لها . والموضوع هو (السياسة و الإسلام) ، الذي كثيرا ما يوصف بأنه ( جمع المقدس والسياسي) . وفي عرف كل الحركات الإسلامية أن الإسلام (دين ودولة)، كما أن كل المدارس الإسلامية الفكرية ترى أن الإسلام طريق شامل للحياة . وفي الغالب قد يبدو الاختلاف على الشعارات قليلا ، لكن الاختلاف على التفسير والممارسات هو المعضلة الحق .

في سنوات صعود الحضارة الإسلامية إبان الدولتين الأموية والعباسية ، كانت هناك مؤسسات دينية خارج (الدولة) وجدت وتطورت وأصبح لها نفوذ في الشؤون الدينية . وقد ظهرت طبقة العلماء كجماعة لها نفوذ في المجتمع الإسلامي . وليس تطور مدارس الفقه وظهور الاجتهادات المختلفة في بعض التفسير سوى دليل علي هذه (الاستقلالية) النسبية عن (الحكومة) أو ( الدولة) ، وسمة هامة من سمات التطور التاريخي لتجربة الحكم الإسلامي . وهذا لا يعني أنه كانت هناك (طبقة) دينية لها أعراف وتقاليد جامدة ، لكن كانت هناك اجتهادات لها استقلاليتها . وكانت

الحركات الصوفية نموذجاً لهذا الاستقلال ، ويضيف البعض الحركات الباطنية لهذا التصنيف . ولعلنا نذكر أن من أدخل جهاز الأزهر الشريف تحت عباءة الدولة هو محمد علي في القرن التاسع عشر ، وأن عبد الناصر لجأ إلى منبره عندما أراد تحقيق التعبئة القسوى للجماهير أثناء أزمة تأميم قناة السويس في العام 1956 . وهو مؤثر على حاجة السياسي للديني في البيئة العربية والإسلامية في مختلف الأحقاب التاريخية !.

وقد وجدت أشكال مختلفة للحكم في العالم الإسلامي في بداية العصر الحديث . فبعض الدول كان يحكم من قبل سلطان كان هو القائد الأعلى للإمبراطورية مثل سلاطين آل عثمان والإمبراطورية المغولية في الهند ، وفي إيران كان الحاكم هو الشاه . وفي أماكن أخرى كان الحاكم هو الإمام كما في اليمن . ومن اللافت أن التطور الهيكلي الأساسي في البلاد الإسلامية يشمل السياسة والدين معا . وقد تحقق من خلال إصلاحيين كبار في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، منهم محمد علي في مصر ، ومصطفى أتاتورك في تركيا ، وعبد العزيز ابن سعود في الجزيرة العربية . حيث طور هؤلاء الإصلاحيون المؤسسات التقليدية القائمة وحدثوها بما يناسب العصر و المجتمع الذي يعيشون فيه ، وإن اختلفت سرعة التطوير و مداه ومساحته وأهدافه ، لكنها على اختلافها لم تمر دون مقاومة آنذاك . ولم تنزل هذه المجتمعات تظهر بها جيوب صغيرة في الوقت الحالي تعبر عن هذه المقاومة .

وكان أول مصلح في العهد العثماني هو السلطان سليم الثالث ، الذي أطاحت به في العام 1807 قوى محافظة . وقاوم العلماء المحافظون في مصر ، في بعض الوقت ، إصلاح التعليم والإدارة ، بل وعارضوا لبس الملابس الإفرنجية ، كما قاوموا التغييرات في مناهج الأزهر الشريف . وفي النجف ، قاوم معظم رجال الدين فتح المدارس الحديثة والإصلاحات الأخرى في أواخر القرن التاسع عشر . وفي إيران ، عارض رجال الدين إصلاحات نفسها ، وقاوموا بشدة الدعوة لارتداء الملابس الغربية في بايات القرن العشرين . وكان هناك دائماً توتر ما بين قوي

التحديث في المجتمعات الإسلامية وقوى المحافظة ، بل إن بلدا مثل الكويت كانت القوى المحافظة فيه تعارض نشر المجالات في العشرينيات ، وتعليم المرأة في الثلاثينيات ، و إنشاء دور السينما في الخمسينيات.

وبهذا المعنى كان هناك توتر دائم بين قوى التحديث ، التي يطلق عليها البعض أحيانا صفة (الغربية) وفي أحيان أخرى صفة (العلمانية) ، وقوى تريد الاستحواذ على تمثيل (الإسلام) ، والتي كثيرا ما توصف بأنها (قبل حداثة) وأحيانا بأنها (مضادة للحداثة) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تراثنا الفلسفي قد قام بإسناد وظيفة محددة للعقل وهي التبرير ، وليس النقد أو التساؤل . ومن ثم اختفي التناقض ، وضاعت الحركة بين الأضداد . وبدلا من تحليل المعطيات لعناصرها الأولية ، قام العقل بتبريرها مؤقتا ، لذا استمر التوتر بين قوى التقليد وقوى التحديث ، لأن جسرا من القبول و الفهم و احترام العقل لم يبين بين الطرفين .

## التمثيل و الهضم

ظهرت في القرن العشرين حركات (صحوة) إسلامية جديدة ، تقدمت بمشروع جديد ومختلف . وعلى رأس هذه الجماعات جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، التي أسسها المرحوم حسن البنا في مدينة الإسماعيلية على ضفاف قناة السويس في العام 1928 وسرعان ما انتقلت إلى القاهرة و انتشرت دعوتها في مصر وخارجها . والجماعة الثانية هي جماعة الإسلام ، التي أسسها في شبه القارة الهندية أبو الأعلى المودودي في العام 1941. وهاتان الجماعتان هما مثلان مبكران على محاولة التمثيل والهضم والتوافق النسبي بين ما هو تراثي و ما هو حديث . واللافت أن هذه الجماعات لم تلق تأييدا من القوى المحافظة في مجتمعاتها في بداية دعوتها ، بل استقطبت من قطاعات المجتمع القوى الأحدث ، مثل الطلاب والمعلمين وأصحاب المهن الحرة ، ومعظمهم حصل على تعليم حديث ، وعمل في القطاعات الحديثة في مجتمعاتهم . ولم تطالب هذه الجماعات بالرجوع إلى ما قبل الحداثة ، بل طالبت في

برامجها ، بشكل عام ، بإقامة هياكل اجتماعية وسياسية تعمل بأصول إسلامية وبنية حديثة . وناقشت في برامجها موضوع الديمقراطية ، لكن دون حسم واضح ، وترواحت مواقفها منها بين اعتبارها معلمة وبين اعتبارها ملزمة بضوابط اخلاقية دون ضوابط مؤسسية .<sup>20</sup>

وفي النصف الأول من القرن العشرين كانت هذه الجماعات موجودة ولكنها ليست قوية . وفي الوقت الذي كانت فيه معظم القوى السياسية الأخرى منخرطة فيه في مقاومة الوجود و النفوذ الأجنبي ، في الحالتين في الهند ومصر كان الوجود بريطاني ، سعت هذه الجماعات إلى ترسيخ وجودها التنظيمي بعيدا عن التيار الرئيسي للحركة الوطنية ، الذي كان مشغولا بتنظيم المقاومة السلمية أو المسلحة للوجود الأجنبي ، من خلال تنظيم نشاطات (مختلفة) ، مثل كشافة الإخوان المسلمين في مصر ، أو من خلال التحالف مع بعض السياسيين ثم الانقلاب عليهم . وزاحمت هذه الجماعات جماعات الطيف السياسي الحديث الأخرى ، مثل الجماعات القومية التي حاولت التوفيق بين النفس الإسلامي ، والأطر القربية من الدعوات القومية التي نشأت في الغرب ، ومثل الجماعات الاشتراكية و الماركسية .

وما إن ظهرت الدولة العربية المستقلة بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، حتى أصبح النقاش حول أطر الدولة الحديثة أكثر تجذرا وعمقا بين هؤلاء الفراء . ففي بلد مثل مصر هيئت حركة الإخوان المسلمين مع غيرها من الحركات السياسية الأجواء لانقلاب على النظام القديم ، الملكي الدستوري . بل وقد وجدت الجماعة الحاكمة الجديدة في أول الأمر أن السند الأول لها هو بقاء جماعات الإسلام السياسي ، حتى في ظل حل الأحزاب . ولما وجدت الأخيرة أنها بعيدة عن صنع القرار في ما تنفذه (الثورة) ، حصل الفراق والخصام ، ثم القطيعة. والملاحظ على صعيد الحركات الإسلامية السياسية أن معظمها لا يبدأ من حيث انتهى الآخرون ممن سبقوهم، بل إنها تبدأ من النموذج الذي يثير خيالها على الدوام ، وهو نموذج

---

<sup>20</sup> من النصوص المشهورة للشيخ البنا أن الديمقراطية معلمة (شورية) ، ثم ظهرت كتابات أخرى للكثير من المجتهدين علي أنها ملزمة .

(دولة المدينة) ، وهو منهج دائرى السياق ولا يسمح بتراكم الخبرات التي يمر بها المجتمع الإسلامي عبر تاريخه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

## البحث عن توليفة

البحث عن توليفة بين الإسلام وبين الشكل الحديث للدولة هو بحث بدأ منذ بواكير القرن الماضي ولا يزال مستمرا . وقد ظهر ذلك في كتابات محمد عبده في مصر ، وأحمد خان في الهند ، ومالك بن نبي في الجزائر . وقد تعددت مدارسها واجتهاداته . وما تطورات الممارسة والفكر في الجمهورية الإيرانية التي نشهدها اليوم سوى مظهر من مظاهر هذا البحث المضني . وليس من المتوقع و لا من المعقول الحصول علي شكل واحد من هذه الاجتهادات بل هي عملية تطور دائمة .

ونلاحظ هذا التطور في مسيرة بعض البلدان الإسلامية ، فهي تأخذ بالأطر التقليدية ثم تسير بها أشواطا متباينة في درجات التحديث . حدث ذلك في ليبيا عند نيل استقلالها في 1951-1952 ، حيث أصبحت مملكة متحدة يرأسها السنوسي ، وهو ابن حركة صوفية . وفي السودان ، رأينا جماعات اجتماعية إسلامية تقليدية ، كالتختمية والأنصار، نظمت نفسها في أحزاب سياسية جماهيرية وخاضت انتخابات بنجاح في فترات الديمقراطية المتقطعة التي عرفها السودان منذ استقلاله في العام 1956. وفي بلدان أخرى ، حدثت محاولات عدة لتحقيق التكيف بين الدعوات السياسية الدينية ذات الجذور الاجتماعية وبين هياكل الدولة الحديثة ، وهي أشكال لتآلف الهوية وتطويرها ، لم تستقر أو تثبت أو يكتب لها النجاح .

ولقد حصلت هذه الدعوات ، المطالبة بتحقيق التزاوج بين السياسي والتراثي ، على قبول واسع بعد أن فشلت أيديولوجيات النهضة في تقديم الإنجاز المبتغى . وأصبح عدد كبير من المفكرين يجدون في الإسلام ، بمعناه الواسع ، مصدرا محتملا لدفع الآمال الوطنية والشعبية إلى الإنجاز . وشكلت هذه الدعوات عمليات جذب وتفريخ ، فخرجت من رحمها مع الاحتكاك المباشر في ساحات مثل أفغانستان جماعات جذرية تطالب ليس فقط بمحاربة الآخر ، بل بمحاربة الوطن ، وتحول



بعضها من الدعوة بالحسنى إلى الممارسة بالعنف ، وفى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي اختلطت الصورة إلى درجة التشوش.

ونجد اليوم بعض إرهابات لجزء - وإن كان صغيرا - من حركات الإسلام السياسي يطالب بالديمقراطية ، ويمزج بينها وبين تحقيق مبادئ الإسلام . وتقوم هذه الجماعات بمبادرات فكرية وعملية ليست فقط مستجيبة لمبادرات الآخرين ، بل ونابعة من تفكير جديد ، كما يحدث مع الخاتمية في إيران ، خاصة أجنحتها الأكثر تقدما . وتجذب هذه الحركات المتعلمين والنشطاء من أبناء الطبقة الوسطى المطالبين بالتغيير . وهي تطالب وبشكل سلمي بالمشاركة في العملية السياسية في أوطانها ، و لكن بعضها لا يزال يغلب ما هو اجتماعي وتقليدي ومحلى على ما هو عام وجديد وابتكاري . ولا يزال يكتنف دعوات البعض الآخر الغموض ، وتقف من بعض مظاهر التحديث موقف المعارض المتشدد ، وهي جماعات تظهر في دول عربية أو إسلامية في القلب أو في الأطراف .

وسوف تظل كل هذه الاجتهادات - ما دامت سياسية - خلافية بالضرورة ، تأخذ من النصوص و التفسير ما يلائمها ، ومن تاريخ طويل من الصراع تارة ، والتآلف تارة أخرى . ولكن المحصلة التي يراها بعض المفكرين أن التزاوج بين الديمقراطية والهوية الإسلامية هو الطريق الأسلم ، إن عرفنا تاريخنا كما يجب أن نعرفه ، وعرفنا واقع العالم كما يجب أن نعرفه .

و لا بد من الاشارة هنا إلى محاولات تجديدية في فكر الحركات الإسلامية ، ترمي إلى النهوض بالعمل الإسلامي نحو آفاق حضارية مجددة والأخذ من المبادئ المعاصرة ما هو مناسب كالديموقراطية ، نجد له صدى هنا أو هناك ، على الأقل في الإطار النظرى . وهي منهجية أقرب إلى النسبية من الإطلاقية ، وإلى الواقعية من المثاليه ، وإلى البناء من الهدم ، وإلى الشراكة من التفرد .

ولقد ظهرت تغيرات في فكر بعض الحركات الإسلامية فيما يتعلق بالنظر إلى الديمقراطية على أساس كونها مذهباً اجتماعياً وفلسفياً يحتوى على مكاسب مطلوبة ، بما يتضمنه من التعايش السلمي ، والانتخاب ، والأخذ بالرأى الآخر ،

على شرط أساسي أن لا تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية . إلا أن تفسير هذه الأصول و المقاصد بين المدارس و الاجتهادات هو المختلف عليه .<sup>21</sup>

## من المسؤول ؟

تكاد تجمع آراء الحكمة العربية على أن الديمقراطية لا يجب أن ينظر إليها كأحد (الأيديولوجيات) ، فهي موضوع ثقافي ابتكاري متطور . ويقول أحد الثقات العرب إن : "الديموقراطية بمعناها المؤسسي ممارسة طويلة وصارمة من قبل الأفراد والجماعات والأحزاب ، وتتسور من الرأى العام ، فهي مثل أعلى لا يتحقق فجأة .. إنما يحظى بمتابعة مستمرة واختبار شاق ، وكغيرها من الأمثلة العليا تعنى أول ما تعنى الصدق و الامانة".<sup>22</sup>

وبسبب كل ما تقدم في هذه الورقة ، فإنني لن أوجه سهام نقدي إلى الأنظمة العربية المعادية للديموقراطية . ولن أعتبر نظاما منها أقل أو أكثر ديموقراطية من الآخر . فكلنا في الهم شرق . والمفاضلة فقط هي بين نظام يجردك من ححك في التعبير والتنقل ، وآخر يسلبك ححك في الحياة . فقد دخلنا مع العالم إلى القرن الحادي والعشرين من الناحية (الرقمية) فقط ، لكننا وحدنا مازلنا ندور في حلقة مفرغة اسمها التخلف .

ويذهب الأنصاري إلى أنه : "إذا كانت فلسطين هي قضية العرب الأولى ، فإن التخلف العربي الراهن هو نكبة العرب الأولى . وأي محاولة لإنكاره ، بأي عذر من الأعدار والمبررات لن تؤدي بنا إلا إلى المزيد من الضياع ... وأي حركة ، دينية كانت أو قومية أو وطنية ، لا تضع التخلف ومعالجته في سلم أولوياتها وفي صميم مشروعها السياسي ، لن تجلب لنفسها ولأمتها غير المزيد من النكبات"<sup>23</sup> .

<sup>21</sup> لمزيد من التفصيل، أنظر: احمد، زكي . الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر. المستقبل العربي.15 (164) تشرين الأول - أكتوبر، 1992.

<sup>22</sup> زريق، قسطنطين ( الديمقراطية في الحكم وفي صفوف الشعب ) ، جريدة الحياة ، 4 مايو 1990 .

<sup>23</sup> الأنصاري، محمد جابر ، مرجع سابق .

والتخلف هنا ليس تخلفا اقتصاديا ، أو اجتماعيا ، أو ثقافيا، أو سياسيا ، وإنما هو تخلف "مركب" إن جاز التعبير . وبالتالي فإنه من الصعب تقديم وصفة نهائية للخروج من مأزقنا الراهن . لكن ربما من خلال تشخيص العناصر الهيكلية لهذا التخلف نكون قد وضعنا يدنا على بداية الخيط الذي سيقودنا إلى استئناف مشروع النهضة المجهض. وسأحاول هنا أن أرصد في عجالة بعض عناصر هذا التخلف الذي أوصلنا إلى هذا الوضع المزري .

1 أزمة الهوية : وجد العرب أنفسهم على حين غرة في مواجهة غير متكافئة مع الغرب المتقدم والأقوى ، لكن دون هوية سياسية تحميهم . وبدأت هذه الأزمة بوضوح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فقد قاوم الشعب المصري الاستعمار البريطاني تحت شعارات وطنية عامة ، بينما قاوم الجزائريون والليبيون والمغاربة الاستعمار تحت راية الإسلام . وكانت المشروعية السياسية قبل ذلك تستند إلى القبيلة باعتبارها الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي . لكن تحلل المجتمع القديم لم يعوضه ظهور مجتمع ذي هوية واضحة . ولم يسهم الصعود الوطني القومي في الستينيات من القرن الماضي في بلورة هذه الهوية لأنه كان دائما مشروعا توفيقيا جمع بين الخطاب الثوري والسلوكيات المحافظة ، وبين الشرق والغرب ، بين اليمين واليسار ، وبين التراث والحداثة ، وبين الدولة والثورة . وعندما تلقى هذا المشروع ضربته القاصمة في العام 1967 ، رفع شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ، ليبدد بذلك كل أمل باق لتحقيق النهضة المنشودة . أما ظاهرة ما يسمى بالصحة الإسلامية ، التي جاءت كرد فعل لهزيمة المشروع القومي فليست هي الأخرى سوى تعبير عن أزمة الهوية . فهل هناك عاقل يمكن أن يصف ذبح القرويين في الجزائر أو مذبحه السياح في الأقصر بأنها "صحة" واستنهاض لهمة الأمة ؟ إنه الاعتماد علي (عكاكيز) القرون الوسطي والانصراف عن منهجية الفكر الحديث .

2-التخلف المجتمعي : عجز المشروع القومي عن الوصول بالمجتمعات العربية حتى إلى أعتاب الحداثة . بل إن الجهود التنموية ، التي هي عصب أي نهضة منشودة ، أفضت إلى تغييرات في القشور وليس في قلب المجتمع ، أي حولت قطاعات كبيرة من أبناء الريف والبادية إلى بورجوازيين صغار . ومع نقشي الفساد ، وعجز الجهود التنموية عن ملاحقة الزيادة السكانية الرهيبة ، تحول هؤلاء البورجوازيون الصغار إلى جيوش من العاطلين عن العمل لم يجدوا أمامهم سوى غزو المدن العربية بحثا عن لقمة العيش . ولم يكن هذا الغزو غزوا بشريا فقط ، وإنما كان غزوا قيميا وثقافيا وحضاريا أيضا . وفي المجتمعات الديموقراطية ، تضمن قوة المجتمع المدني ألا يخون الحكام ثقة الشعب ، والأهم من هذا أن الجماهير الواعية ومنظمات المجتمع المدني تؤثر على صناعة القرار السياسي . لكن الحكام العرب يحكمون شعوبهم من خلال سياستي الرشوة والقمع ، لضمان خضوعهم المطلق ، وممارسة العنف المنظم لتوليد الخوف الجماعي لدى الشعب<sup>24</sup> . ولم يطور العرب - سواء على مستوى النخبة أو على مستوى الجماهير - قدراتهم على اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية الصعبة أو المعقدة ، وهو ما قاد إلى حالة من التشوش المزمن وإحساس عميق بالعجز على مستوى الفرد ، الأمر الذي أفضى بدوره إلى أزمة عميقة في جوهر بنية المجتمع . فالفجوة بين الحكام والمحكومين تتسع نتيجة لمقاومة النخب الحاكمة للتغيير من جهة ، ومن ناحية أخرى لعدم مبالاة الجماهير .

3-غياب الاستراتيجية : تفتقر النخب العربية الحاكمة إلى أية رؤية استراتيجية للمستقبل . بل إن هذه النخب ، التي لا تتمتع بثقة شعوبها ، لا تملك رؤية للغد ، بالمعنى الحرفي للكلمة . وقد أثبتت النخب العربية الحاكمة عجزها عن فهم التغييرات المتسارعة لعالم ما بعد الحرب الباردة . ومع تحول النظام

<sup>24</sup> النقيب ، خلدون حسن . الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة مقارنة.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991 ، ص 289.

العالمي نحو العولمة ، عجزت هذه النخب عن وضع أي تصور لما سيفعله العرب للتعامل مع هذا العالم الجديد . ومع العداء المتأصل للمتقنين والديموقراطية ، وقمع المعارضة من أجل الحفاظ على بقاء النظام ، تحيل النخب العربية الحاكمة أزماتها إلى قوى خارجية ومؤامرات خلف الحدود . والطريف في الأمر أنها تعد شعوبها منذ عقود عدة بـ"قفزات" تنموية وديموقراطية طال انتظارها . وهي عندما تسمح بهامش ديموقراطي - ينحصر في حرية "رفع الصوت" على صفحات الجرائد الحزبية المحدودة التوزيع ، وليست حرية العمل السياسي الحقيقي بين الجماهير ، فإنها لا تفعل ذلك من أجل مصلحة شعوبها ، بل من أجل تجميل صورتها الخارجية .

ومن مظاهر الاختلال الكثيرة ، الاختلال الاقتصادي ، الذي تظهر بعض تجلياته في الفجوة الغذائية العربية ، فنتيجة لتخلف القطاع الزراعي العربي بلغت الفجوة الغذائية العربية العام 1998 نحو 13 مليار دولار . وتضخمت الاستدانة العربية من الخارج ، وتحول حتى بعض الدول النفطية إلى دول مدينة . ويقدر الدين العام الخارجي للدول العربية بحوالي 160 مليار دولار ، كما تبلغ فائدة هذا الدين سنويا أكثر من 12 مليار دولار ، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر والبطالة. ومن مظاهر الاختلال الأخرى الإنفاق الهائل علي شراء السلاح ( يقدر في العقود الثلاثة الماضية أن 1800 مليار دولار صرفتها الدول العربية على السلاح) . ويعاني الأطفال و النساء العرب من أكثر أشكال الضغوط الاقتصادية والاجتماعية قسوة ، كما تعاني الدول العربية من قصور هائل في الإنفاق على البحوث والمعرفة<sup>25</sup> ، وهي أمثلة فقط علي الاختلال حولنا، والذي يؤثر تأثيرا فادحا علي الوضع العربي الإقليمي أو اي تطور سياسي باتجاه الديمقراطية.

<sup>25</sup> انظر الدراسة الممتازة التي نشرها الدكتور مهدي الحافظ في جريدة الحياة بتاريخ 6 يوليو 2001 تحت عنوان "مقاربة إنمائية لحال الوطن العربي وصلاته بالعالم الخارجي" .

وهناك شبه إجماع بين المتابعين على أن انتشار الرأسمالية الجديدة سوف يؤدي إلى ضمور وتآكل القوة الوطنية، وقوة استقلالية الدولة الوطنية، ويقول بنجامين باربر في كتابه **الجهاد ضد السوق الكونية** ، وهو كتاب ترجم إلى اللغة العربية تحت عنوان **عالم ماك !!** ، بأن المستقبل مجسد في صورة مفعمة بالحركة لقوى اقتصادية وتقنية وإيكولوجية مندفعة تطلب التكامل وتغرق وعي البشر في كل مكان بطوفان الموسيقى السريعة والكمبيوترات السريعة والوجبات السريعة ، دافعة الأمم باطراد نحو حديقة ملاهي كبيرة وعالمية ووحدة متجانسة التكوين . 26

ويصف المجتمع العولمي بأنه مجتمع يقتصر فيه ولاء مختلف أعضائه على مصالحهم الذاتية على حساب أي تصور للمصلحة العامة أو الخير المشترك ، وهكذا نجد أن الاستهلاك والريح هما قاعدتان ذهبيتان للعولمة.

والواقع أن جوهر العولمة الاقتصادية هو انتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي من الوطني إلى الكوني ، من الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات عبر القومية . وهنا تفرض العولمة الاقتصادية منطقتها الخاص حتى لو تعارض هذا المنطق مع رغبات أكبر الدول وأغناها . فقد نمت الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة إلى 120 مليار دولار أمريكي العام 1999 بينما كانت 24 مليار دولار أمريكي العام 1990 .

والعولمة بهذا المعنى تفرض التناغم في القوانين و تفرض حرية انتقال السلع والبشر ، كما تحث على توحيد المعايير ونظم الجمارك ومعايير الرقابة على السلع وقوانين الطيران والهجرة، وكل ما له علاقة بالنشاط التجاري عبر الوطني ، ولكن النشاط الاقتصادي لا يعيش في فراغ ، فهناك العديد من التبعات التي يجب أن تصاحب هذا العمل ، لها علاقة بالإنسان وبيئته ومعيشتة وحياته، وأهمها ثقافته.

و من المتوقع أن تفرض العولمة التجانس من جهة و قبول التعددية من جهة أخرى، وسوف تفرز صراعات ثقافية واقتصادية، كما سوف تقوم بعملية تفكيك وإعادة تجميع في أقاليم عديدة من العالم، وقتها سوف تحدث عمليات دمج وعزل في مناطق أخرى .

ومن الصورة السريعة السابقة يتضح أن العرب كمجموعة بشرية ، تضربهم العولمة دون أن يكون هناك تفكير استراتيجي ، ولو في حده الأدنى ، يحاول تلمس المشكلات من جهة والفرص من جهة أخرى ، التي توفرها العولمة .

4- التخلف الثقافي : تعتبر الحياة الثقافية لأي بلد بمثابة مؤشر على صحة المجتمع ككل . وقد أسهمت عوامل عدة في الجمود الذي أصاب الحياة الثقافية العربية : الاستبداد السياسي ، والخضوع للنخب الحاكمة ، والتخلف الاقتصادي ، ونقشي الأمية ، وانتهاك حقوق الإنسان ، خاصة الحق في التعبير فضلا عن العداء المتأصل الذي تكنه النخب الحاكمة لكل أشكال التفكير المستقل . ويضاف إلى هذه العوامل ضعف المجتمع المدني في أكثر المجتمعات العربية تحضرا وغيابه الكامل في المجتمعات الأخرى ، وهو ما يعني تبيد أي فرصة لظهور رأي عام مستقل عن النخب الحاكمة . وتبذل الأنظمة العربية كل ما في وسعها من أجل السيطرة على عقول شعوبها من خلال تزويدها بمعلومات موجهة . وتبشر وسائل الإعلام المملوكة للسلطة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، بينما تمارس الأنظمة القمع يوميا ضد المثقفين المستقلين والمواطنين العاديين . وتعاني المجتمعات العربية من الرياء الذي يغلف الخطاب الرسمي للنخب الحاكمة ، ومن عدم الثقة في كل ما تقوله وتفعله ، وفقدان الثقة في الذات ، وتهميش المثقفين المخلصين - إذا لم يلق بهم في أقبية السجون . ويذهب الأنصاري إلى أن هذه الثقافة أنجبت ازدواجية أخلاقية داخل المجتمعات العربية : "... أخلاقية العفن هي أخلاقية الجماعة المتجبرة في فضائلها المنسوبة إلى إرث معنوي مستمد من الآباء والأجداد غير قابل للمراجعة والتصحيح . وأخلاقية الخفاء هي السلوكية الحقيقية

والفعلية للفرد المكبوت في ممارسته لمستلزمات حياته ومتطلبات غرائزه ودفق مشاعره وتساؤلات عقله<sup>27</sup> .

وللتدليل على حجم التردي الثقافي العربي يمكن الرجوع إلى إحصائيات المنظمات الدولية المختلفة بالمتعلقة بالواقع الثقافي العالمي ، والخدمات الثقافية التي تقدم لمختلف شعوب العالم .

وفي هذا الصدد ، تكفي الإشارة إلى إحصائية صدرت عن منظمة اليونيسكو في العام 1996 تشير إلى إجمالي الكتب الصادرة في العالم في العام 1992 ، وكانت على النحو التالي :

البلد	تعداد/مليون نسمة	إجمالي الإصدارات	علوم بحتة	علوم تطبيقية
الوطن العربي	250	6759	548	604
إسرائيل	4ر5	4608	289	231
اليابان	123	35496	1142	6272
فرنسا	55	45379	2038	5049
ألمانيا		67277	2141	9441
إسبانيا	39	41816	2512	5873

وتظهر هذه الأرقام حجم الهوة الشاسعة التي تفصل بين الوطن العربي (250 مليون نسمة) ، وبين إسبانيا (38 مليون نسمة) ، وإسرائيل (4ر5 مليون نسمة) . ومن الواضح أن العلة تعود ليس فقط للأمية الأبجدية ، وإنما أيضا الأمية الثقافية والعزوف عن القراءة . فالوطن العربي تعداده 250 مليون نسمة ، ويصدر كتبها هي سدس ما تصدره إسبانيا وتعدادها 39 مليون نسمة . وتتضح صورة المأساة أكثر

<sup>27</sup> الانصاري ، مرجع سابق .



عندما نعرف أن معظم الكتب المؤلفة والمترجمة هي في مجالات السياسة ثم الدين والأدب والتاريخ والنقد ، أما العلوم والتكنولوجيا فإنها مؤجلة حتى نستفيق من غفوتنا .<sup>28</sup>

أما فيما يتعلق بالترجمة فالصورة أكثر فجاجة . فالوطن العربي يترجم عشر إنتاج البرازيل ، وهي دولة نامية تعدادها يقارب نصف تعداد السكان العرب . ويبلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من الترجمة نصف إنتاج إسرائيل بينما حجم سكانها يبلغ 2 في المائة من تعداد السكان العرب . ومن حيث نصيب كل مليون نسمة من إنتاج الكتب المترجمة ، نجد أن :

- كتابا واحدا تقريبا (تحديدا 2ر1) لكل مليون نسمة في الوطن العربي .

- 100 كتاب تقريبا لكل مليون نسمة في إسرائيل .

- 250 كتابا تقريبا لكل مليون نسمة في إسبانيا .

ويشير شوقي جلال إلى أن : "إجمالي الكتب المترجمة في الوطن العربي منذ الخليفة المأمون وحتى يومنا هذا يصل إلى عشرة آلاف عنوان ، أي يساوي ما ترجمته إسرائيل في أقل من 25 سنة من وجودها ، أو ما ترجمته البرازيل في أربع سنوات ، أو ما ترجمته إسبانيا في سنة واحدة تقريبا " <sup>29</sup> . والصورة تصبح واضحة تماما إذا استوعبنا دلالة الجدول التالي لإجمالي الكتب (المؤلفة والمترجمة) الصادرة في العالم .

---

<sup>28</sup> جلال شوقي ، "تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي" ، ورد في كتاب "الترجمة في الوطن العربي" ، من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية" ، 2000 .

<sup>29</sup> جلال شوقي ، المرجع نفسه .

إجمالي الإصدارات في العالم<sup>30</sup>  
في الأعوام 1970 و1980 و1990 و 1991 ( تأليفاً وترجمة )

	1970	1980	1990	1991
العالم	521.000	715.000	842.000	863.000
أفريقيا	8.000	12.000	13.000	13.000
أمريكا	105.000	142.000	148.000	144.000
آسيا	75.000	138.000	228.000	215.000
أوروبا	246.000	33.0000	364.000	403.000
أوقيانوسيا	7.000	12.500	12.000	12.000
الاتحاد السوفيتي	80.000	80.500	77.000	76.000
البلدان المتقدمة	451.000	562.500	600.000	635.000
البلدان النامية	70.000	153.000	242.000	228.000
أفريقيا ( بدون العرب )	4.600	9.000	10.000	10.000
آسيا ( بدون العرب )	73.700	134.500	224.500	215.000
البلدان العربية	4.700	6.500	6.400	6.500
أمريكا الشمالية	83.000	99.000	106.000	102.000
أمريكا اللاتينية والكاريبي	22.000	47.000	42.000	42.000

<sup>30</sup> المصدر : اليونسكو ، الكتاب السنوي ، 1995 .

وبالنسبة لكتب الأطفال ، نجد الصورة أكثر قتامة . فما يطبع من كتب الأطفال (غير المدرسية) في دول العالم العربي كافة لا يزيد عن 10 في المائة مما طبع لهم في بلجيكا ، رغم أن تعدادها لا يزيد عن 8 في المائة من سكان العالم العربي . وإذا قارنا بين دول العالم من حيث ما يطبع من كتب الأطفال سنجد أن نصيب الطفل الواحد من الكتب في العام الدولي للطفولة (1979) كان 47 كتابا في روسيا ، و9ر3 كتاب في الولايات المتحدة ، و6ر2 كتاب في إنجلترا ، بينما إذا حاولنا استخراج هذه النسبة في الوطن العربي لوجدنا أن نصيب الطفل الواحد ربما لا يتعدى سطرا واحدا في كتاب <sup>31</sup> .

وحتى على مستوى قراءة الصحف ، التي لا تعكس بالضرورة حقيقة المستوى الثقافي ، فإن الأرقام أيضا تثير الفزع :  
معدل الصحف والدوريات اليومية لكل ألف نسمة <sup>32</sup>

عدد لكل ألف	البلد	عدد لكل ألف	البلد
281	إسرائيل	64	مصر
104	إسبانيا	13	ليبيا
228	المجر	13	المغرب
317	ألمانيا	46	الجزائر
237	فرنسا	54	السعودية
		172	لبنان
		27	العراق

<sup>31</sup>فراج عثمان ، "الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي" ، ورد ضمن كتاب "الثقافة ودورها في التنمية" ، من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1996 .  
<sup>32</sup> المصدر : اليونيسكو ، الكتاب السنوي ، 1996 .

## وماذا بعد ؟

هذا هو واقعنا ، وهذه هي حقيقة وضعنا المأساوي على خارطة الحضارة العالمية . نحن هامشيون ، ومهمشون ، ووضعنا صعب للغاية ، بل وسيزداد سوءا . وهنا لن نتفعلنا الثروة . فثرواتنا كلها لن نتقلنا من موقعنا الهامشي . وغرورنا باستخدام أحدث منتجات العصر الاستهلاكية لن ينفعلنا عندما يسألنا أبناؤنا ماذا فعلتم من أجلنا ؟ الثروة الحقيقية ليست في امتلاك المال ، أو الاستمتاع بالسلع الاستهلاكية ، بل هي في النشاط الإنتاجي والإبداعي ، وقدرة المجتمع ذاته على التجدد ، وتجديد ينابيع الإبداع فيه ، وامتلاك المعرفة وأدواتها .

إن أي رصد لواقعنا العربي لا يمكنه إنكار هول التردّي الذي وصلنا إليه ، وحجم التحديات المفروضة علينا إذا أردنا النهوض من ثباتنا الطويل . والعامود الفقري لهذا النهوض هو إعادة الديمقراطية إلى قلب الحياة العربية على مختلف الأصعدة . فقد غابت الديمقراطية عن التطور السياسي والثقافي والاجتماعي العربي في العصر الحديث . ولم تحتل الأولوية في جدول أعمال معظم – إن لم يكن كل – التيارات الفكرية والسياسية العربية . بل إن بعض التيارات رفضها جملة وتفصيلا بحجج متباينة، ومن قبلها تنكرت لها واقعا عمليا وممارسة يومية .

والواقع أن كل هذه الأخطار الخارجية والأنواء الداخلية تفرض إعادة النظر في الوضع العربي كله لتحديثه ، وإعطائه الحركية الحيوية اللازمة ، وجعله في مستوى المعطيات العالمية المتطورة . وإذا أخذنا كل هذا بعين الاعتبار فسندرك أننا لن نتجاوز أزممتنا إلا بمشروع عربي نهضوي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية وثقافية . مشروع لا يتجاهل الاختلاف الثقافي مع الآخر ، لكنه يعتبره حافزا للإبداع والتجديد . مشروع يسعى إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي وإعلاء شأن الإنسان وكرامته وحقوقه ، ويتعامل مع تيارات الحضارة العالمية بأفق رحب يتجاوز القوالب الأيديولوجية الجامدة ، والأحكام المسبقة ، والانغلاق على الذات ،

مشروع يستند أساسا على القدرة على نقد الذات ، وإعادة إنتاج المعرفة من قلب التعامل الإيجابي مع ظواهر العصر .  
والحقيقة أن إنتاج هذا المشروع لن يتم فقط في أروقة الحكومات العربية ، بل هو منجز جماعي تسهم فيه منظمات المجتمع المدني ، والحركة الثقافية العربية بالمعنى الأرحب للكلمة ، بما في ذلك صناع الثقافة ومنتجها ومبدعيها ، ومؤسسات القطاع الخاص ، والاتحادات ، وجمعيات المجتمع المدني .

وفي ظل هذه اللحظة المظلمة من التاريخ العربي ، تصبح الثقافة هي "خط الدفاع الأول" . وكما يلاحظ الأنصاري بنظره الثاقب : "يكاد يكون قانونا شبه متواتر في التاريخ العربي ، أنه عندما يشتد التراجع في الساحات السياسية والعسكرية ، يصبح العمل الثقافي (خط الدفاع الأخير) ، بل يتحول إلى جبهة مواجهة وإثبات وجود في وجه الاختراقات المضادة ، الأمر الذي يسمح بالافتراض أن (العروبة) والهوية العربية الواحدة تقف أو تسقط - في نهاية المطاف - باعتبارها ثقافة ومسألة انتماء ثقافي قبل أي اعتبار . هكذا كان القرن الرابع للهجرة في منطقة النخل العربي : عصر انحلال السياسة وازدهار الثقافة في الوقت ذاته . وهكذا كانت العهود الأخيرة من تاريخ الأندلس . حيث تألق نجم ابن رشد وابن خلدون ... بينما كانت القوات الإسبانية تتقدم و(ملوك الطوائف) يتساقطون . وهكذا أثبت عصر النهضة الحديثة عندما وقعت المنطقة العربية في قبضة الاحتلال الأوروبي فتوالت موجات النهوض الثقافي منذ جيل الطهطاوي وخير الدين التونسي ، إلى جيل الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ... ولعل مؤرخ التحولات العربية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ... سيكون بإمكانه أن يؤرخ بالمثل ، وإن الهزيمة العربية الشاملة التي تطاولت ... قد أفرزت تدريجيا حركة مراجعة ثقافية جادة - في مواجهة الهزيمة - مازالت تتوالى فصولا ، وقد تمثل واحدة من أهم حركات إعادة التأسيس الفكري واستئناف البناء الحضاري في حياة العرب " <sup>33</sup> .

<sup>33</sup> الأنصاري محمد جابر ، المرجع نفسه .

إن مستقبل ثقافتنا العربية هو مستقبل الأمة العربية ذاتها . ولن ننجو من أزمنا الراهن من دون أن تتبنى الثقافة العربية الدعوة إلى تنوير العقل ، وتستعيد رسالتها الإنسانية المنفتحة على العالم التي تعلي من شأن العقل والإبداع . فقد ساد العرب الدنيا عندما أبداعوا ، وترجموا ، واكتشفوا وطبقوا . والآن يتعين علينا أن نبذل الجهد نفسه إذا أردنا الخروج من مأزقنا الراهن . وما أحوالنا الآن في هذه اللحظات الفاصلة في تاريخ عالمنا العربي - وتاريخ العالم - إلى شجاعة القلوب والعقول . إنها دعوة إلى المصارحة ونقد الذات وإعادة قراءة واقعنا على كل الأصعدة . وكل ما أريد أن أؤكد عليه هنا هو أن الديمقراطية لا تتحقق بالأمنيات الطيبة فقط، بل تتحقق عندما تكون ذروة لنهضة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية شاملة . الديمقراطية عندما تكون فقط مجرد انتخابات حرة تجرد ، عن عمد أو عن غفلة ، من محتواها الحقيقي . فالانتخابات الحرة في ظل التخلف العربي الراهن لن تأتي بدعاة النهضة ، بل إن المنطق يقول إنها قد تأتي بالأكثر غوغائية ، والأعلى صوتا ، والأكثر كذبا ، والأسوأ من هذا وذاك أنها قد تأتي بقوى فاشية معادية للتقدم وللديموقراطية ذاتها .

◊